في لقاءات شملت عدداً من أعضاء المجلس المحلي في محافظة عمران :

مكافحة الإيدز مسؤولية مشتركة لتحقيق الهدف المنشود

تكثيف التوعية وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والصحية والإشراف عليها في طليعة المهام المناطة بالمجالس المحلية لمكافحة الإيدز

أكد عدد من أعضاء المجالس المحلية من مختلف مديريات محافظة عمران أهمية الدور الذي تقوم به المجالس المحلية بالشراكة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة في مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز).

وقالوا في لقاءات أجرتها معهم (صحيفة 14أكتوبر) على هامش إحدى الفعاليات التي نظمها المجلس الوطني للسكان في محافظة عمران إن تكثيف التوعية والتعريف بالمرض وخطورته وفتح مجالات للتعاون والشراكة مع مختلف الجهات ذات العلاقة يساهم إلى حد كبير في جهود مكافحة الإيدز والحد من انتشاره في أوساط المجتمع اليمني..

وإلى التفاصيل:-

لقاء/فايزة أحمد مشورة

الأخ/عادل عبدالله النجار، أمين عام المجلس المحلي لمديرية ثلاء قال:
إن تكثيف التوعية عن طريق خطباء المساجد وفي المدارس وفي أماكن التجمعات مثل مجالس القات والمناسبات ومجالس النساء سيكون له دور كبير في مكافحة الإيدز.
وأضاف بأن إيجاد أندية للشباب لشغلهم وملء أوقات الفراغ،وإيجاد مكتبات مركزية،وتشجيع تعليم الفتاة والالتزام بتعاليم الإسلام كلها ستساهم في الحد من انتشار هذا المرض الخبيث.

تعريف المشكلة وخطورتها

الأخ/سمير غالب أحمد عطيفة رئيس لجنة التخطيط والتنمية المالية بمديرية مسور قال:
إن دور المجلس المحلي يتمثل في مساعدة الجهات ذات العلاقة لتحقيق الهدف عن طريق إقامة الندوات،وإلزام الخطباء والمدرسين بالتوعية بهذه المشكلة الخطيرة والعمل على الحد منها،وتوضيح المشكلة على أعضاء المجلس وكل منهم يقوم بدوره في مجتمعه المحلي،بالإضافة إلى العمل على التعريف بالمشكلة وخطورتها وذلك عن طريق الاجتماع بالمشايخ والشخصيات الاجتماعية.

تنسيق وإشراف ومتابعة

وأفاد الأخ/مجاهد عبدالله صالح – مدير إدارة العلاقات العامة بالتعليم الفني والمهني بمحافظة عمران بقوله:
أن دور المجالس يقع في عدة طرق وهي التنسيق مع خطباء المساجد للتوعية بالمرض في خطب الجمعة،الإشراف على محلات الحلاقة والرقابة على استخدام أمواس جيدة وكذا التوعية للمواطن عند سحب الدم عبر الإبر المكررة وغيرها،التوجيه والتنسيق في المجالس والاجتماعات على تخفيف المهور لكي يستطيع الشباب الزواج ليتجنبوا الوقوع في المعصية والعلاقات غير الشرعية،وإعداد نواد رياضية لشغل الشباب،إرشاد الشباب والشابات عبر التعليم والاجتماعات والمجالس القبلية،توعية شاملة للنساء الأميات وغير القادرات على التعليم،التوعية من قبل الأطباء والصحيين بخطورة هذا الفيروس.

مهام محددة

أما الشيخ/صادق علي فروان- رئيس لجنة الخدمات للمجلس المحلي بمديرية ثلاء فقد تحدث قائلاً:
تتمثل أدوار المجالس المحلية في مكافحة الإيدز،من خلال أولاً حث الخطباء على توعية المجتمع بمخاطر وأضرار الإيدز،ثانياً ضبط الحالات المشتبهة في الأعمال اللاأخلاقية وتطبيق عقوبة شديدة عليهم ليكونوا عبرة لغيرهم،وثالثاً تحرير تعاميم صادرة من المجلس المحلي إلى إدارة المدارس وخاصة الثانوية للبنين والبنات وذلك بخصوص تحذير الشباب المراهقين من مخاطر الإيدز وأضراره،ورابعاً التعاون التام مع مكتب الصحة بالمديرية.

مساندة جهود التوعية

ويقول الأخ/محمد محمد عايض- رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي بمديرية بني صريم:
أن دور المجالس المحلية في مكافحة الإيدز ومساندة جهود التوعية يتمثل في توفير الخدمات الصحية وتوجيه كوادر متعلمة للتوعية في المجتمع،ومراقبة أداء كوادر الخدمات والأدوات التي يستخدمونها الصحيين والتأكد من أدوات الحلاقة وتعقيمها،وإرشاد المواطنين إلى تنظيم الإنجاب للحفاظ على صحة الأولاد ورعايتهم والعناية بهم والتعليم والتربية الحسنة التي تحفظهم من الوقوع في المحرمات التي تؤدي إلى الإصابة بمرض الإيدز،والتنسيق مع خطباء المساجد والكوادر المتعلمة لتوعية الشباب،والتعاون مع الحملات التوعوية لتسهيل أداء مهامها،وردع ومكافحة الأخلاق الرذيلة والسلوك السيئ،وإعداد خطط تساند جهود الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع جميع الأعضاء في المراكز.

التوعية وعقد اللقاءات

الأخ/بسام مزان- عضو لجنة التخطيط والتنمية بالمجلس المحلي بمديرية ثلاء قال:
من جهته أن جهود مكافحة الإيدز ومساهمة المجالس المحلية في ذلك يتمثل في التوعية عبر الخطباء والصحف والمقابل والاجتماعات والإشراف من قبل الصحة على تعقيم الأدوات وأدوات الحلاقة،والحد من شيوع الفاحشة،والإبلاغ عن أي حالة مشتبه بها،وعمل الدورات والإرشادات في خطة المجالس ونشر العواقب التي يمر بها صاحب الحالة المصاب وأعراضها على المجتمع،وتوضيح مكارم الأخلاق وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف،وتسهيل الزواج.

توعية المواطنين

أما الأخ/عبد الرحمن علي جعوان- أمين عام المجلس المحلي بمديرية بني صريم فيقول:
دور المجالس المحلية في مكافحة الإيدز يكمن في توعية المواطنين في الندوات والاجتماعات ومقابل القات وغيرها،كما يجب على المجالس المحلية مساندة الجهات المختلفة التي تسعى إلى مكافحة الإيدز ودعمهم ومطالبة الجهات المختصة بإرسال مرشدين توعويين إلى جميع المديريات،كما يجب على وزارة الصحة العمل على فتح مختبرات في المديريات والمراكز الصحية لمعرفة المصابين بالإيدز والعمل على علاجهم مع توفير العلاج وأيضاً على المجلس المحلي مراقبة العيادات وصوالين الحلاقة وغيرها.

تفعيل دور المؤسسات التعليمية

ويقول الأخ/ عبداللطيف شارب – أمين عام المجلس المحلي بمديرية عيال سريح:
إن المشاركة في التوعية الصحية مع الجهات ذات العلاقة، وتذليل الصعوبات أمام الحملات التوعوية مع الجهات ذات العلاقة، والإشراف على محلات الحلاقة ونشر الفضيلة بالتعاون مع التوجيه والإرشاد ومكافحة الرذيلة، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والإرشادية في التوعية من مخاطر هذا المرض، والمشاركة في التوعية بأهمية الصحة الإنجابية، والإبلاغ عن أي حالة تظهر عليها أعراض المرض، وتوعية المجتمع بأهمية بناء الأسرة البناء السليم وتنظيم الأسرة، والاهتمام بتعليم الفتاة، والتوعية في كل الفعاليات التي تقام في المديرية قدر المستطاع، وتوعية خطباء المساجد بالقيام بدورهم في هذا الجانب، وإدراج برامج التوعية ضمن خطط المجالس المحلية هي ما ينبغي للمجالس المحلية والجهات الأخرى ذات العلاقة القيام بها لتعزيز جهود مكافحة الإيدز.

أهمية التوعية المجتمعية

أما الأخ/ عبدالكريم يحيى حنش – أمين عام المجلس المحلي بمديرية خمر فقد قال:
إن المجلس المحلي بالمديرية يقوم بعدد من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى التوعية المجتمعية وهي عقد مهرجانات لتوعية الأسرة وكان آخر مهرجان قبل شهر تقريباً في قاعة الجامعة و التنسيق مع مكتب الصحة حول تنظيم النسل، والمساهمة في الدورات الصحية التي يقيمها مكتب الصحة في حملات التطعيم والتوعية للمجتمع من خلال اللقاءات للتعريف بأخطار الأمراض التي تواجه المجتمع، والعمل مع خطباء المساجد على توعية المجتمع بأخطار المخالفات الشرعية التي تؤدي إلى انتشار المرض، والعمل من خلال صحة البيئة بإدارة الأشغال بالمديرية على التركيز على أماكن الحلاقة بالفحص الدائم ومراقبة النظافة وتعقيم الأدوات، والعمل من خلال إدارة محو الأمية على محو الأمية وكذلك من خلال المنظمات الداعمة لمحو الأمية، وتنظيم زيارات للمدارس وعمل حملات توعية صحية وخصوصاً في المدارس الثانوية والعمل من خلال الأنشطة الصيفية على إقامة دورات صحية وتوعوية بأخطار الأمراض، والمساهمة في إقامة الوحدات والمراكز الصحية التي تهتم برعاية الأسرة.

دور حيوي وفعال

من جهته يقول الأخ/ إبراهيم محمد حزام الفقيه أمين عام المجلس المحلي بمديرية مسور:
للمجالس المحلية دور حيوي وفعال في إقامة ندوات في المديريات والتواصل مع خطباء الجوامع والاجتماع مع أعضاء هيئات التدريس بالمدارس وذلك لتوعية أبنائنا الطلاب بخطر الفيروس وكيفية انتقاله، وعن طريق الاجتماع مع المشايخ والشخصيات الاجتماعية في المديرية وعن طريق اجتماعات المجلس المحلي وتوعية أعضاء المجالس المحلية ليقوموا بدورهم بالتوعية في المراكز والعزل بالمديرية، وعن طريق إدارة محو الأمية بالمديرية لتوعية النساء غير المتعلمات في المراكز والعزل. وعن طريق طبع بوسترات تحذر من خطورة الفيروس وكيفية الوقاية منه وتعليقها على أبواب المحلات التجارية وفي الأماكن الحساسة في المديرية، والرقابة على صوالين الحلاقة من خلال الفحص الدوري لهم ومراقبة كيفية تعقيم أدوات الحلاقة.

نزول ميداني ونشر الوعي

وقال الأخ/ يحيى أحمد جياش – رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بمديرية بني صريم:
يتمثل دور المجلس المحلي في مكافحة الإيدز، في مساندة الجهات الرسمية وتكليف المرشد الصحي بالمديرية بالنزول إلى المدارس وخاصة الثانوية لإلقاء المحاضرات حول خطورة الإيدز، وثانياً حث خطباء المساجد على نشر الوعي بخطورة مرض الإيدز وحث المجتمع على التحصن منه، وثالثاً التنسيق مع الجهات الرسمية للتوعية بخطورة مرض الإيدز، ورابعاً تسهيل الزواج وذلك من خلال إلزام الناس بطريقة مقنعة بالتقليل من تكاليف الزواج وخفض المهور حتى يتمكن الشباب من الزواج وذلك من خلال جمع المشايخ وعمل لائحة يلتزم بها الناس جميعا.

تيسير الزواج وتعليم الفتاة

وأخيراً يقول الأخ/ سلطان العدلاني – رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس المحلي بمديرية خمر:
دور المجالس المحلية مهم في نشر التوعية السكانية والصحية في أوساط المجتمع المحلي لتسهيل الصعوبات أمام التوعية الإعلامية في الإبلاغ عن حالات الإيدز إن وجدت والإشراف على محلات الحلاقة والحجامة والعيادات وغيرها وتوفير خدمات الصحة الإنجابية وتوفير وسائل تنظيم الأسرة والعمل على تيسير الزواج للحد من انتشار الفاحشة والمطالبة بتوفير جهاز فحص (الإيدز) في كل مديرية والعمل على معالجة نفسية المرضى وبحيث يتعايشون مع المجتمع بسلام والتشجيع على تعليم البنات والقضاء على الأمية.

وفيات الأمهات والأطفال

د.فهد محمود الصبري

تعرف وفيات الأمهات على أنها أية وفاة لإمرأة أثناء الحمل والولادة أو خلال أثنين وأربعين يوماً من نهاية الحمل وذلك لأسباب الحمل أو مضاعفاته أو أسباب مرتبطة بمعالجة الحمل بغض النظر عن مدة الحمل أو مكان تواجده.ويستثنى من ذلك الأسباب العارضة أو الحادثة.
كما تعرف وفيات الأطفال تحت الخامسة بأنها وفاة طفل قبل انقضاء عامه الخامس.
وصحة المرأة و الأم تعتبر من أهم أولويات التنمية،هذه الأهمية تنتج من كون صحة المرأة لا تقتصر عليها فقط وإنما تمتد لتشمل الأسرة والمجتمع كله الأمر الذي جعل وفيات الأمهات تمثل هاجساً عالمياً حيث اعتبرت أحد مؤشرين يعبران عن وضع المرأة الصحي ويقاس بهما مدى الوصول للهدف الخامس من أهداف الألفية (تحسين صحة الأمهات).
أما وفيات الأطفال فهي بدورها تشكل هاجساً آخر حيث يفقد العالم سنوياً 12 مليون طفل منهم 4 ملايين طفل حديثي ولادة.
تحسين صحة الأمهات والأطفال يمثل الهدفين الرابع والخامس للألفية وكل منهما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهدف الأول وهو إزالة الفقر المدقع والجوع وتتلخص الأسباب التي تقود لوفيات الأمهات والأطفال ابتداء من قصور خدمات الرعاية الأولية المقدمة وعدم الإلمام المعرفي لدى المواطنين بأهمية الأمر وبالتالي التصدي له،وانتهاء بضعف الالتزام السياسي الفاعل لتحسين صحة الأم والطفل.
أما الأسباب المباشرة لوفيات الأمهات فتشمل النزف الدموي،الالتهابات،ضغط الدم المصاحب للحمل،الإجهاض،وعسر الولادة بينما بالنسبة للأطفال هي سوء التغذية،الإسهالات،أمراض الجهاز التنفسي والملاريا. أما الأطفال حديثو الولادة فهي الاختناق،ولادة الخدج،والالتهابات.ومن قدر الله أن هذه الأسباب جميعها يمكن تجنبها واحتواؤها وبقليل من التدابير يمكن تقليل وفيات الأمهات فمثلاً دولة مصر استطاعت أن تخفض وفيات الأمهات في ظرف 5 سنوات بنسبة 52٪ وسير لانكا بنحو 65٪.
وهناك مجموعة من التدابير وحزمة من الإجراءات التي تعمل على خفض وفيات الأمهات والأطفال ومن أهمها توفير خدمات قبالة فاعلة وتحسين خدمات طوارئ الحمل وحديثي الولادة وكذلك الاهتمام بنشر الوعي بصحة الأم والطفل عن طريق عيادات تنظيم ومتابعة الحمل.أما بالنسبة للأطفال فقد أوضحت الدراسات العالمية أن خفض وفياتهم يمكن تحقيقه باعتماد حزمة من الخدمات الصحية تسمى الحزمة الأساسية لحياة الطفل و تتمثل في حضور كادر مدرب أثناء الولادة ومباشرة بعدها (خدمة حديث الولادة)،الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية والمغذيات الدقيقة(vitA)،وتحصين الأم والطفل،والعلاج المتكامل للطفل وأيضاً استخدام الناموسيات المشبعة للحماية من البعوض للوقاية من الأمراض القاتلة،بالإضافة لتدخلات أخرى تشمل توفير ماء الشرب النظيف،تنظيم الحمل،تعليم الأم وتقويتها والوقاية من انتقال الإيدز من الأم.
التجربة العالمية أثبتت أن أنجع التدخلات لخفض وفيات الأمهات والأطفال هي تلك التي تستهدف هذه المشاكل مجتمعة وبصورة متكاملة تمكن من توفير رعاية مستمرة وبأسلوب استثنائي تتضافر فيه جهود الجميع وتعطى له الأولوية في كل شيء.

المجلس الأعلى للسكان في الأردن يضع أجندة وطنية لتنظيم الأسرة

عمان- متابعات
يستعد المجلس الأعلى للسكان بالأردن بالتعاون مع جهات وطنية ودولية لوضع أجندة وطنية لأولويات البحوث في مجال الصحة الإنجابية – تنظيم الأسرة.
وفي حلقات نقاشية عقدت الأسبوع الماضي تحت عنوان (أجندة وطنية للأبحاث المتعلقة بالصحة الإنجابية) استعرض المشاركون ما يقارب 29 بحثاً وطنياً في مجال الصحة الإنجابية أعدت منذ عام 2001 حتى2008م.
وناقش المشاركون في الحلقات التي نظمها المجلس الأعلى للسكان بدعم من منظمة الصحة العالمية أولويات بحوث الصحة الإنجابية لتحديد الاحتياجات الحقيقية المتعلقة بالأبحاث ومن تم العمل على تقييمها وإضافة بحوث نوعية جديدة لكسب تأييد السياسات وأصحاب القرار لدعم القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية.
وسعت الحلقات النقاشية،إلى تحسين نوعية خدمات الصحة الإنجابية المقدمة لتنظيم الأسرة مع الأخذ بعين الاعتبار الفئات المستهدفة من الخدمة ومناطق تواجدها.
وشارك في النقاش مختلف الوزارات والمؤسسات الوطنية،ووكالة الغوث (الاورنروا) ومؤسسات المجتمع المدني وممثلون عن الجامعات الأردنية وبمشاركة القطاع الخاص بالإضافة إلى عدد من الهيئات والبرامج الدولية ذات العلاقة.
ووجود المشاركون أن الأبحاث المتخصصة بالصحة الإنجابية- تنظيم الأسرة(محدودة) بالإضافة إلى وجود نقص في البيانات النوعية المتعلقة بالصحة الإنجابية.
ولم يغفل المشاركون التركيز على ضرورة تفعيل الفئات الشبابية في المجتمع وإشراكهم في البرامج التطوعية المعنية بتوعية المجتمع بالتخطيط لمستقبل أسرهم مما ينعكس إيجابياً على صحة الأم وطفلها ومجتمعها.
وتطرقت مديرة صحة المرأة والطفل في وزارة الصحة الأردنية الدكتورة رويدة رشيد إلى أهمية مراجعة الأبحاث الوطنية للوصول إلى المبادرة وطنية لأبحاث الصحة الإنجابية- تنظيم الأسرة لإدراجها في الأجندة الوطنية.
وقالت خلال الحلقة النقاشية أنه سيتم إدراج هذه الأبحاث بعد تقييمها ضمن خطط المديرية المستقبلية،بهدف تحسين نوعية الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.
ورغم أن خدمات (الصحة الإنجابية متوفرة في 420 مركزاً تابعا لوزارة الصحة بالأردن إلا أن النقص في عدد الطبيبات المختصات في تقديم الخدمة للسيدات وضعف خدمات المشورة لتنظيم الأسرة من الصعوبات التي تواجه مديرية صحة المرأة والطفل).
وأشار ممثل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية محمد العساف إلى أهمية تزويد الجهات الوطنية ببيانات واضحة ودقيقة حول القضايا السكانية وبالذات المتعلقة بالأسرة،لافتا إلى أن مسح السكان وصحة الأسرة يفتقر بسبب ضعف التمويل إلى تغطية شاملة لجوانب الصحة الإنجابية- تنظيم الأسرة.
وأضاف العساف خلال الحلقة النقاشية أنه في حال توفر الدعم المالي والفني سيتم تحليل البيانات المتعلقة بمدى انتشار وسائل تنظيم الأسرة والرعاية الصحية المقدمة بشكل أعمق وأشمل ليستفيد منها أصحاب القرار.
وشدد الدكتور خليل البرباوي ممثل عن القطاع الخاص على أهمية توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بخدمات تنظيم الأسرة وتوظيفها في مراقبة الجودة والأداء بهدف إدخال وسائل جديدة تكون مبنية على الدراسات الحديثة وأشار إلى أهمية قياس رضا الناس عن جودة الخدمات الصحية المتعلقة بتنظيم الأسرة مما ينعكس إيجابياً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.
وقال البرباوي،وهو مستشار أمراض النساء والتوليد وجراحتها والعقم،أن من بين التحديات التي تواجه برامج الصحة الإنجابية- تنظيم الأسرة إيصال خدمات الأسرة إلى الفئات المستهدفة في كافة المناطق السكانية لافتاً إلى أهمية تمكين الأسرة لتحديد عدد أفرادها في ظل تدني المستوى الاقتصادي لعدد كبير من الأسر الأردنية.

تلوث البيئة وتأثيره على السكان

ناجي صالح الريشاني

كثيرة هي القضايا السكانية التي تعاني منها بلادنا ويتطلب إيلاءها الاهتمام الكبير من قبل كافة الجهود الحكومية والرسمية والحزبية والجماهيرية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بمجال العمل السكاني، ومن القضايا السكانية الهامة التي تتركز الأنظار حولها وترسم وتعد من أجلها السياسات والخطط والدراسات والبرامج وتحظى باهتمام الحكومة والمانحين وتكثف من أجلها العمليات التوعوية عبر التلفاز والإذاعة والصحف الرسمية أحياناً عبر الصحف الأهلية والحزبية،هي قضايا الحمل والإنجاب المبكر والمتأخر والمتقارب،الزيادة السكانية المتسارعة،الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والأمراض المنقولة جنسياً ومنها مرض الإيدز وغيرها من القضايا السكانية الهامة الأخرى التي يتم الوقوف أمامها ملياً والبحث عن حلول ناجعة للتصدي لها والتخفيف من آثارها السلبية على السكان أفراداً وأسراً ومجتمعات وعلى التنمية تحقيقاً لأهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها.
ورغم أن الاهتمام بهذه القضايا وتقديم قضية على أخرى بحسب الأهمية وفقاً لتقديرات الخبراء وراسمي السياسات السكانية له مبرراته وإيجابياته،إلا أن هناك بعض القضايا المذكورة آنفاً،ومنها قضية (التلوث البيئي) الناجم عن مخلفات المواد الكيماوية والمبيدات والنفايات ومخلفات المصانع والزيوت المحركات وغيرها،فهذه القضية أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً على البيئة والسكان في الحاضروالمستقبل،خاصة في ظل غياب الوعي الجماهيري على التعامل مع هذه القضية الهامة والخطيرة أو توفير(محرقة) للتعامل مع هذا الواقع البيئي من جهة أخرى.
وهنا ينبغي للجهات المعنية في الحكومة أن توضح للسكان الطرق السليمة للتعامل مع هذه النفايات والتدابير الوقائية المناسبة التي يجب اتخاذها إزاء هذا الموضوع.. باعتبار أن الكثير من الناس لا يزالون يجهلون الكثير عن واقع هذا الوضع البيئي الخطر الذي يعيشون فيه كما يتساءلون عن مصير المخلفات الكيماوية،ومخلفات المصانع والمواد السامة والمبيدات والأدوية التي انتهت فترة صلاحيتها واستخدامها بقايا زيوت المحركات التي تستخدمها السيارات والمعدات الثقيلة في الزراعة والكهرباء والطرقات وكذا النفايات والعوادم ومواد التنظيف وأمواس الحلاقة وغيرها من النفايات الضارة الأخرى..وعن كيفية التخلص منها وأين؟؟وما هي الوسائل والطرق المناسبة لمعالجة هذه المخلفات،والكفيلة بضمان سلامة البيئة وحياة السكان معاً.. وهل يعتبر تلك المخلفات في باطن الأرض هو الحل؟وما مدى تلوث الهواء والمياه الجوفية والبيئة بتلك المخلفات؟؟ورغم إدراكنا أن الحاجة لوجود محرقة في بلادنا للنفايات والعوادم والمخلفات الضارة والسامة لضمان وضع بيئي صحي مناسب قد يكلف اليمن مبالغ باهضة وبالعملات الأجنبية،إلا أن الحفاظ على البيئة وسلامة السكان يدعو الدولة إلى البحث الجاد والمسئول عن الإمكانيات اللازمة لتمويل مثل هذا المشروع المهم للتخلص من تلك النفايات والتي لم نشر إليها وذلك في أقرب وقت ممكن تفادياً لما يمكن أن يحدث مستقبلاً من تلوث بيئي كبير في حال بقاء الوضع كما هو عليه الآن.
لذلك لابد من استشعار هذه المسؤولية واضطلاع الدولة وكافة الجهات المهنية والمختصة ومختلف شرائح وفئات المجتمع بالدور المناط بهم في حماية البيئة والمحافظة عليها،لكي ينعم الجميع ببيئة خالية من المخاطر لضمان الصحة والسلامة لأجيال الحاضر والمستقبل،وإذا كان تلوث التربة والهواء والماء بهذه المخلفات والنفايات يؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على حياة وصحة السكان ويقود نحو كارثة بيئية كبيرة في المستقبل لا تحمد عقباها- لا سمح الله- وفقاً لتحذيرات الخبراء والمختصين في هذا المجال،فإنه لابد أن تمتلك اليمن محرقة للنفايات أضحى وجودها ضرورة حتمية ومطلباً وطنياً وشعبياً لحماية البيئة والسكان.
كما لا يفوتنا التنويه هنا إلى ضرورة تفعيل دور التوعية بأهمية البيئة ودرء مخاطر تدهور وتلوث مواردها على السكان،وتنمية الوعي البيئي لدى قادة الرأي في المجتمع وصناع القرار،وذلك انطلاقاً من اعتبار أن لكل مواطن الحق في أن يعيش في هذه المعمورة بأمن صحي واجتماعي وعلى دراية ووعي تام بكيفية حماية نفسه وأسرته ومجتمعه وبيئته من التلوث وعدم الإخلال بمقومات التوازن الطبيعي فيها وهو الأمر الذي تم أخذه في الاعتبار عند رسم وإعداد واقرار السياسة الوطنية للسكان والتي حرصت على تضمين حماية البيئة وإصحاحها والتوعية بها وأهميتها ضمن أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.